سياسة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لإدارة مخاطر الكوارث

من الوقاية إلى التصدي والتعافي

مقدمة

من شأن الكوارث أن تكون لها آثار مدمّرة على الأفراد والجماعات. ويُرجح أن تؤدي شتى العوامل، مثل تغير المناخ والنزوح والنزاع والتوسع الحضري السريع والعشوائي، والمخاطر التكنولوجية، وحالات الطوارئ الجديدة التي تندرج في إطار الصحة العامة، إلى زيادة تواتر الكوارث وتعقيدها وشدتها في المستقبل. وفي الوقت نفسه، تزداد السياقات تعقّداً؛ فقد تتأثّر البلدان التي تعاني من الكوارث المرتبطة بالمخاطر الطبيعية بالصراعات أو بالنزوح الواسع النطاق في آن معاً.

يسعى الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والجمعيات الوطنية الأعضاء فيه جاهدين إلى تخفيف آثار الكوارث. وتتمتع الجمعيات الوطنية بوضع فريد يتيح لها تقديم الدعم إلى الأشخاص والمجتمعات المحلية بفضل شبكتها الواسعة من الفروع المحلية والمتطوعين، ودورها بصفتها هيئات مساعدة للسلطات العامة في بلدانها في المجال الإنساني، وقدراتها اللازمة لإدارة الكوارث في كل بلد من بلدان العالم تقريباً.

تتمثّل أهم أولوياتنا المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث في إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة وصَون كرامة الإنسان. نحن نسعى إلى دَعم القدرات الخاصة للأفراد والمجتمعات للحَد من المخاطر والتصدي للكوارث والتعافي منها. كما يمثل عملنا في مجال التعافي فرصة لمواجهة المخاطر ومواطن الضعف في المستقبل، من خلال أمور منها تعزيز التأهب والتكيّف مع تغيّر المناخ وإقامة بنية تحتية أكثر أماناً، وترسيخ النظم المجتمعية، وإحياء سبل كسب العيش، وحماية البيئة. وتهدف هذه الانشطة بمجملها إلى بناء قدرة الأفراد والمجتمعات[1] على مواجهة المخاطر والصدمات في المستقبل.

نطاق السياسة

تغطي هذه السياسة نهجنا الخاص بالتصدي لجميع أنواع الكوارث في جميع السياقات، بما في ذلك الأوضاع الهشة والمديدة وحالات النزاع، سواء أكان في المناطق الحضرية أم الريفية. وتنهض هذه السياسة بالنُهُج المتكاملة بغية ضمان أن تُراعى جميع مراحل إدارة مخاطر الكوارث معاً على نحو متسق، وتحل محل سياسات الاتحاد الدولي السابقة فيما يتعلق بالتأهب للكوارث (١٩٩٩) والاستجابة في حالات الطوارئ (١٩٩٧) وإعادة التأهيل بعد حالات الطوارئ (١٩٩٩) وربط الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية (٢٠٠١).

إنها سياسة تشمل الاتحاد الدولي بأسره، وبالتالي فهي تنطبق على جميع الأنشطة التي تضطلع بها الجمعيات الوطنية وأمانة الاتحاد الدولي على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والدولي. وتتطابق مع مبادئ وقواعد الصليب الأحمر والهلال الأحمر للمساعدات الإنسانية التي تحكم عمل الجمعيات الوطنية وأمانة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في مجال تنظيم وتنسيق المساعدة الدولية. ويحكم عملَ العلاقات ضمن الحركة الدولية للصليب الأحمر (الحركة)[2] إطار مختلف، يشمل النظام الأساسي للحركة واتفاق إشبيلية وإجراءاته التكميلية.

تعريفات[3]

الكارثة: توقّف خطير لسير حياة مجتمع ما يفوق قدرة ذلك المجتمع على الصمود بالاعتماد على موارد ذاتية. وهناك أسباب محتملة عديدة تؤدي إلى ذلك التوقّف، بما فيها الحوادث الطبيعية والتكنولوجية والحوادث الصناعية وحالات ترحال السكان الواسعة النطاق والأوبئة والأمراض المعدية، إضافةً إلى عوامل متنوّعة تؤثر في قابلية تعرّض المجتمعات للخطر وتأثرها به.

تخفيف مخاطر الكوارث: التدابير الرامية إلى درء مخاطر الكوارث الجديدة وتخفيف مخاطر الكوارث القائمة.

إدارة الكوارث: تنظيم تدابير والتخطيط لها وتطبيقها تأهبا للكوارث والتصدي لها والتعافي من آثارها

إدارة مخاطر الكوارث: تطبيق سياسات واستراتيجيات وغيرها من التدابير الرامية إلى درء مخاطر الكوارث الجديدة وتخفيف مخاطر الكوارث القائمة وإدارة المخاطر المتبقية (من خلال التأهب للكوارث والتصدي لها والتعافي من آثارها) والإسهام في تعزيز الصمود والتقليل من خسائر الكوارث.

١ انظر أيضاً إطار عمل الاتحاد الدولي لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود

٢ تضم الحركة الاتحاد الدولي واللجنة الدولية والجمعيات الوطنية

٣ هذه التعريفات مستلهمة من التعريفات التي قدّمها مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ولكن جرى التصرّف بها كي يستخدمها الاتحاد الدولي.

المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

الإنسانية

إن الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، التي انبثقت من الرغبة في إغاثة الجرحى في ميدان القتال دون تمييز، تسعى، بصفتها حركة ذات طابع دولي ووطني، إلى تجنب المعاناة الإنسانية وتخفيفها أينما وجدت. وتهدف إلى حماية الحياة والصحة وضمان احترام الإنسان، وتشجع على التفاهم المتبادل والصداقة والتعاون وتحقيق السلام الدائم بين جميع الشعوب.

عدم التحيز

لا تمارس الحركة أي تمييز على أساس الجنسية أو العرق أو المعتقدات الدينية أو الوضع الاجتماعي أو الآراء السياسية. وهي تسعى إلى تخفيف معاناة الأفراد وفقاً لاحتياجاتهم فقط، وإلى إعطاء الأولوية لأشد حالات الضيق إلحاحاً.

الحياد

لكي تحتفظ الحركة بثقة الجميع، تمتنع عن تأييد أي طرف من الأطراف في الأعمال العدائية أو المشاركة، في أي وقت، في الخلافات ذات الطابع السياسي أو العرقي أو الديني أو الأيديولوجي.

الاستقلال

الحركة مستقلة، وبالرغم من أن الجمعيات الوطنية تعمل كهيئات مساعدة في الخدمات الإنسانية التي تقدمها حكوماتها وتخضع لقوانين بلدانها، إلا أن عليها أن تحافظ دائما على استقلالها الذاتي بحيث تكون قادرة على التصرف في كل الأوقات وفقاً لمبادئ الحركة.

الخدمة التطوعية

الحركة منظمة إغاثة تطوعية لا تبغي الربح بأي شكل من الأشكال.

الوحدة

لا يمكن أن تكون هناك سوى جمعية واحدة للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر في البلد الواحد. ويجب أن تكون الجمعية مفتوحة للجميع، وأن يمتد عملها الإنساني إلى جميع أراضي البلد.

العالمية

الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر هي حركة عالمية تتمتع فيها كل الجمعيات بوضع متساو وتتحمل نفس المسؤوليات وعليها نفس الواجبات في مساعدة بعضها البعض.

٢ الاستثمار في تأهب المجتمعات وتخفيف المخاطر

إن التخفيف من مخاطر الكوارث بمراعاة المناخ هو وسيلة ناجعة جداً للتقليل من آثارها، وبكونه استثماراً أساسياً لتقليل الوفيات والاصابة بالأمراض وحماية موارد المجتمع، بما في ذلك سبل العيش والبيئتين المُشيدة والطبيعية.

سنتوقّع المخاطر وسنرفع مستوى الوعي بمخاطر الكوارث من خلال التعليم، بما في ذلك من خلال استخدام شبكات الشباب والمتطوعين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وتشجيع الفئات الضعيفة على اتخاذ التدابير الوقائية وتلك الخاصة بالتأهب حيثما أمكن. وسنتابع أيضاً الإشاعات والتصورات الخاطئة ومخاوف المجتمعات فيما يخص الكوارث والمخاطر.

سنحسّن جمع البيانات الخاصة بالمخاطر بغية تعزيز التحليل الشامل في الاتحاد الدولي بأسره لمخاطر الكوارث وآثارها المحتملة على المناطق العالية الخطورة والإسهام في تحليل الأوضاع من أجل الأوساط الإنسانية عموماً قبل وقوع كوارث وبعده. وسندعم أيضاً ما للمجتمعات من استراتيجيات بشأن التأهب للكوارث تقوم على الهياكل والممارسات والمهارات وآليات التصدي القائمة وتضمن إمكان اطلاع المجتمعات المحلية على المعلومات الواردة في التوقعات والمراقبة المجمعية للأوبئة ونظم الإنذار المبكّر وفهمها واتخاذ تدابير بشأنها.

٣ تعزيز التأهب التنظيمي

من الضروري دعم تنمية قدرات الجمعيات الوطنية المحلية والفروع المتأثّرة في جميع مراحل العملية المتواصلة المتمثلة في إدارة مخاطر الكوارث، بالتركيز على تأهب الجمعيات الوطنية للتصدي للكوارث المستقبلية من الناحية المؤسساتية. ويشمل ذلك تقييم مواطن قوة النظام الخاص بالاستجابة وعيوبه والتحديات التي يواجهها ذلك النظام (في مجالات مثل اتخاذ القرارات في الوقت المناسب ونجاعة الهيكل التنظيمي والاتصال الداخلي والتنسيق وتوسيع نطاق خدمات الدعم وقدرات الإنجاز)[٧]. وسنحفّز أيضاً اتخاذ تدابير مبكّرة لا رجعة عنها من خلال تحسين الانتفاع بالتمويل المتفق عليه مسبقاً تحسّباً للكوارث من خلال أمور من قبيل تطبيق نهج التمويل القائم على التوقّعات.

سنشجّع ونعقد الاجتماعات قبل حلول الكارثة وسنبرم اتفاقات بغية وضع خطط التصدي والتأهب على المستوى الوطني والإقليمي، وبما يضمن مشاركة الحكومات الوطنية وأصحاب المصلحة الخارجيين ذوي الصلة والنُظُم الحكومية الدولية والإقليمية لإدارة الكوارث، وشركاء الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. سندعم أيضاً السلطات الحكومية في تقييم قوانينها وسياساتها واستراتيجياتها وخططها فيما يخص إدارة مخاطر الكوارث مشجّعين السلطات على إسناد أدوار ومسؤوليات واضحة للجمعيات الوطنية، تماشياً مع دورها المساند.

٤ إنقاذ الأرواح وسبل العيش من خلال التصدي للكوارث تصدياً ناجعاً ومتسقاً ومناسباً من حيث الوقت بمراعاة الآثار الطويلة الأمد للاستجابة الإنسانية

سنتصدى للكوارث على النطاق المناسب حسب الحاجة بالتركيز على التصدي المحلي وباستخدام قدرة الجمعية الوطنية في البلد المتأثّر والاستفادة من القدرة الجماعية للشبكة الدولية للحركة. وسنراعي في تصدينا أي تأثير في الاقتصاد المحلي والبيئة والهياكل الاجتماعية، وسنضمن أن الدعم المقدَّم لا يذكي التوتّر أو النزاع وأنه ليست له عواقب وخيمة في الأمد البعيد (أي أنه «لا يلحق الأذى»).

ونلتزم بالاستخدام الملائم لآليات تسليم مَرنة لإنجاح خدمات الاستجابة والتعافي، ولا سيما التحويلات النقدية و/أو توزيع القسائم وأساليب العمل القائمة على السوق، آخذين في عين الاعتبار شبكات الرعاية الاجتماعية القائمة. وستُراعى خيارات الاستجابة هذه في جميع عمليات تقييم الاحتياجات وتصميم البرامج والتخطيط لها، مع التزام بزيادة استخدام التحويلات النقدية في الاستجابة حيثما كان ذلك ملائماً ومجدياً.

٧ انظر الإطار الخاص باستعداد الجمعيات الوطنية للاستجابة الناجعة

بيان

تدعم المبادئ التشغيلية العامة التالية نُهج الاتحاد الدولي في إدارة مخاطر الكوارث.

إن كل جمعية وطنية وأمانة الاتحاد الدولي:

١- تعترف بحق جميع الشعوب في عَرض المساعدة الانسانية وتلقيها، انطلاقاً من مبادئ الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلال.

٢- تضطلع بجميع أنشطة إدارة مخاطر الكوارث عملاً بالمبادئ الأساسية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وغيرها من الصكوك المنطبقة، والتزاماً بمبادئ وقواعد الصليب الأحمر والهلال الأحمر للمساعدة الانسانية، ومدونة سلوك الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية في مجال الإغاثة في حالات الكوارث، بالإضافة إلى تطبيق معايير الجودة ذات الصلة، ولا سيما الميثاق الإنساني لمشروع «اسفير» (Sphere)، والمعايير الدنيا للاستجابة الإنسانية وتعمل على تطبيق المعيار الإنساني الأساسي.

٣- تعي تماماً ما ينص عليه إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث وأهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ والخطة الحضرية الجديدة فيما يتعلق بوضع نُهُجنا الخاصة بإدارة مخاطر الكوارث.

٤- تُسَلِّم بأن الكوارث تحصل في سياقات مختلفة من قبيل الحالات الهشة والمديدة وحالات النزاع، وفي حالات الطوارئ الصحية. لذا، سوف نقوم بتعزيز معارفنا ومهاراتنا في تحليل هذه السياقات المتغيرة، لتوفير المعلومات وتوجيه العمليات والممارسات على النحو السليم، بالتعاون مع الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية وفقاً لولايتها ومع الشركاء الخارجيين.

٥- تقر بأن المسؤولية عن تخفيف مخاطر الكوارث والتصدي للكوارث ودعم التعافي تقع في المقام الأول على السلطات العامة. وستقدّم الجمعيات الوطنية المساعدة إلى المتأثّرين بالكوارث تقديماً نشطاً مؤازِرةً بذلك السلطات العامة بروح من التعاون والتكامل.

٦- تلتزم بتحسين أدائنا فيما يخص حماية البيئة ومنع التلوّث[٤] وتطبيق نهج «عدم إلحاق الأذى» تحسيناً متواصلاً.

ويتصف نهجنا الخاص بإدارة مخاطر بالالتزامات الخاصة التالية:

١ وضع المتأثرين بالكوارث في صميم ما نفعله

إن المجتمعات والأهالي المتضررين هم الأعرف بوضعهم الخاص وناشطون رئيسيون في تعزيز صمودهم وتصديهم للكوارث. لذا سنضمن أن يشغلوا حيّزاً مركزياً في عمليات اتخاذ القرار وأن يساهموا في تحقيق تغييرات مستدامة بغية تعزيز صمودهم في المستقبل. وسنحدّد أيضاً الأشخاص والأسر والمجتمعات الأكثر عرضةً للكوارث أو تضررا منها لكي نهيّئ أساساً لإيلاء الأولوية لتحديد مواقع أنشطة البرامج ومواضع تركيزها.[٥]

لا تؤثر الكوارث في الرجال والنساء بنفس الطريقة، وهذا ما ينطبق أيضاً على مختلف الأفراد والمجموعات بناءً على عوامل السن والإعاقة والجنسية وغيرها من الاختلافات الاجتماعية والثقافية والإثنية. لذا ينبغي لعمليات التقييم والأنشطة والبرامج أن تضم تحليلاً قائماً على المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي والتنوّع وينبغي أن توضع وأن تُنفَّذ بمراعاة المسائل الثقافية وبطريقة تشاركية وجامعة ومتيسّرة[٦] تحترم وتحفظ الكرامة وحقوق الإنسان. ونضمن أيضاً أن يكون منعُ العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والأشكال الأخرى من الاستغلال والإساءة وحمايةُ الأطفال من هذه الأنواع من العنف والاستغلال والإساءة في صميم أنشطة إدارة المخاطر التي نضطلع بها.

سنضع آليات للمساءلة للمجتمعات المتضررة وسنضمن أنه يجري قياس أدائنا من منظور الأهالي الذين نخدمهم.

٤ على سبيل المثال العمل الذي يضطلع به الصليب الأحمر الهلال الأحمر فيما يتعلق ب «الاستجابة الخضراء» سعياً إلى تخفيف ما للاتحاد الدولي من أثر بيئي.

٥ انظر أيضاً تقييم مواطن الضعف والقدرات

٦ يمكن تيسير ذلك من خلال تنفيذ الوثيقة الصادرة عن الاتحاد الدولي بعنوان: «المعايير الدنيا المتعلقة بالحماية والنوع الاجتماعي والإدماج في حالات الطوارئ»

ويجري أيضاً تنسيق أعمال الجمعيات الوطنية وانخراطها وتأثيرها مع مجموعة متنوّعة من الجهات الفاعلة الخارجة عن إطار الحركة، بما فيها السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية (بما في ذلك الدفاع المدني والأفراد العسكريون) والقطاع الخاص والأوساط الإنسانية بشكل أعم . وسنحترم ونشجّع وندعم إدراج الجمعيات الوطنية المحلية في المنصات والآليات الخاصة بالتنسيق على المستوى الوطني وداخل البلدان حيثما أمكن، بما في ذلك التنسيق والحوار مع الجهات الفاعلة السياسية والعسكرية بالتوافق مع المبادئ الأساسية.

٧ تحقيق الحد الأقصى من النفوذ والتأثير لقيمة الصليب الأحمر والهلال الأحمر

يتطلّع الجمهور والجهات المانحة والمنظمات الشريكة إلى دعم الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية الأعضاء فيه من خلال عروض المساعدة من قبيل التطوّع والمنح والشراكات. وبغية توسيع نطاق الدعم الذي نقدّمه ومداه، ولكي نكون جديرين بثقة الجمهور، نحتاج إلى تحقيق الحد الأقصى من هذه الفرص وعروض المساعدة. وسيتكامل عمل الصليب الأحمر والهلال الأحمر في مجال المناصرة والدبلوماسية الإنسانية مع برامجنا وخدماتنا وسيضم العمل لمكافحة الوصم والتمييز اللذين يتعرّض لهما الضعفاء وتعزيز الانتفاع المتساوي بالرعاية الصحية الأساسية وخدمات مواجهة الكوارث. وفي تعزيز علاقاتنا بمتخذي القرارات، ولا سيما الحكومات، نرمي إلى جعل الجمعيات الوطنية تشارك في اتخاذ القرارات ذات الصلة بالقضايا الإنسانية وكذلك إلى الحصول على تدفّق متوقَّع ومستدام من الموارد من أجل الاضطلاع بعملنا الإنساني.

وسنضع أساليب واضحة للتواصل مع المجتمعات المحلية ووسائل الإعلام والجمهور بشأن أنشطة إدارة مخاطر الكوارث وأطرها الزمنية الواقعية لضمان الوفاء بالتعهدات المقطوعة، والتنفيذ المناسب والمستدام للأنشطة، وإيلاء الاهتمام الكافي للكوارث الأقل وضوحاً والشديدة التدمير في نفس الوقت.

٨ العمل بالتركيز القوي على النتائج والتأثير

حين يُعهد إلينا بموارد بغية تقديم المساعدة إلى من هُم في أمس الحاجة إليها، نحتاج إلى التأكّد من أننا نوفّر أفضل قيمة مقابل المال. ويعني ذلك التوفير في التكاليف وتقديم الدعم المناسب الذي يسد احتياجات الأهالي الذين نخدمهم والتمكّن من تقديم نتائج عملنا. وسنمضي في تعزيز تقييمنا وتحليلنا وتخطيطنا بوصفها أساس اتخاذ القرارات في الوقت المناسب والعمل الجيّد الذي يفي بمعايير القطاع أو يتجاوزه. وسنستمع دائماً إلى المجتمعات المتضررة وسنتفاعل ونتواصل معها وسنرد على التعقيبات ونتخذ تدابير بناءً عليها وسنتيح المشاركة الآمنة والعادلة في اتخاذ القرارات بغية ضمان أننا نحسّن نجاعة مساعدتنا وفعاليتها وأهميتها واستدامتها وتأثيرها. وسنراقب تقدمّنا بالاستناد إلى مؤشرات أداء واضحة، تضم البيانات المصنَّفة (بحسب الجنس والسن والإعاقة) وسنقدّم تقارير بشأن تلك المؤشرات من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي. وسنظل نتعلّم من خلال استخدام وسائل من قبيل التقييم الآني، وتُستخدم هذه الوسائل في إطار العمليات الرئيسية بغية تحديد النجاحات والتحديات، وذلك من أجل تحسين أدائنا تحسيناً متواصلاً.

المسؤوليات

تقع مسؤولية ضمان تنفيذ سياسة إدارة الكوارث على عاتق قيادة الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية. ويُتَوَقَّع قيام الجمعيات الوطنية بمواءمة سياساتها وتوجيهاتها الحالية مع هذه السياسة، من خلال تكييفها المناسب لسياقها. وسوف يتم إعداد أو تنقيح الأدوات والأُطُر أو الاستراتيجيات الداعمة حسب الاقتضاء، بغية مواءمتها مع هذه السياسة.

تخضع هذه السياسة للمراجعة بشكل منتظم، وستراجعها الجمعية العامة للاتحاد الدولي، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٢٧.

وسنحمي الموظّفين والمتطوعين والأفراد والمجتمعات الذين نعمل معهم، بما في ذلك في جمع البيانات وتخزينها واستخدامها، ولا سيما البيانات التي يمكن أن تحدد هوية الأفراد والفئات الضعيفة ونتعهّد بالامتثال لروح سياسات حماية البيانات ذات الصلة لضمان التعامل المسؤول مع البيانات. وعند تلبية احتياجات النازحين والتصدي لمواطن ضعفهم، سنأخذ أيضاً في عين الاعتبار احتياجات أهالي البلد المضيف.

ونقر بأن الكوارث وعمليات الطوارئ يمكن أن تعرّض موظّفي الجمعية الوطنية في البلد المتضرر ومتطوّعيها لضغوط نفسية وجسدية وأن تؤدي إلى إلحاق الضرر بالجمعية الوطنية المعنية. فمن الضروري بناء القدرات المحلية للجمعية الوطنية بإيلاء الأولوية للفروع المتضررة خلال حالات الطوارئ، لتمكينها من مواجهة الحالة والتكيف معها.

وسيستمر تقديم الدعم في حالات الطوارئ حتى انحسار التهديدات الخطيرة على الحياة والصحة. وفي حالة وجود تهديدات مستمرة، يتعين انتظار الوقت الذي تصبح فيه عملية تلبية الاحتياجات أنسب في إطار آلية التعافي. وسنضمن الانتقال السلس من التصدي إلى التعافي.

٥ تهيئة أساس التعافي الطويل الأجل وتعزيز القدرة على الصمود في المستقبل

سنعزّز جودة تصدينا لحالات الطوارئ وتأثيره، من خلال تقديم المساعدة للتعافي المُبكر التي يمكن أن تُعجِّل التعافي الذاتي للأشخاص، بالاعتماد على الاحتياجات والأولويات الخاصة بالأهالي والمجتمعات. ويشمل ذلك تشجيع التخطيط المشترك والبرامج المتكاملة في التصدي والتعافي، بما في ذلك، حين ينطبق ذلك على السياق، لتعزيز التفاعلات الرئيسية بين سبل العيش والمأوى والصحة والماء والصرف الصحي والبيئة وأنشطة الحماية وإعادة الأواصر العائلية والدعم النفسي والاجتماعي في المجتمعات المتضررة. وتضمن البرامج المتكاملة مراعاة احتياجات وقدرات المجتمعات المحلية في جهود مناصراتنا واستجابتنا التشغيلية.

وسيقوم تصميم التعافي وإعادة البناء والأفعال المندرجة في إطارهما في الأمدين المتوسط والطويل على معارف ومهارات محلية وستلائم الظروف المحلية. ويجب أن يتسنى للمجتمعات أو للمنظمات تحمّل الأنشطة المضطلع بها، بما في ذلك ضمان أن تكون تكلفة استخدام أية معدات أو تكنولوجيا وإصلاحها وصيانتها في المتناول المحلي وأنها لا تدمّر البيئة.

وسنضع استراتيجيات خاصة بإدارة المخاطر والمراحل الانتقالية والانسحاب في أبكر وقت ممكن خلال عمليات التصدي والتعافي. وستقوم الاستراتيجيات على الاحتياجات والأولويات، ومستويات التمويل المتوقَّعة وقدرة الجهات الفاعلة ضمن الصليب الأحمر والهلال الأحمر، بالتنسيق مع السلطات العامة وغيرها، على دعم الأنشطة المخطَّط لها دعماً ناجعاً ومستداماً. وينبغي أيضاً للاستراتيجيات أن تضمن أن المرحلة الانتقالية والانسحاب يجريان بحيث تُحفظ قدرات الجمعية الوطنية أو حتى تُعزَّز.

٦ إقامة شراكات ضمن الحركة ومع الآخرين

نعترف بأننا لا نعمل بمعزل عن الآخرين. فتتيح لنا الشراكات الابتكارية داخل شبكة الحركة وخارجها الانتفاع بمجموعة واسعة من المهارات والكفاءات والخبرات، وذلك ما يضفي قيمة مضافة على قدراتنا الخاصة.

ونلتزم بالعمل الناجع ضمن هياكل التنسيق والتعاون مع الجهات الفاعلة في الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بصفتها شركاءنا الرئيسيين، ومع مبادرة تعزيز التنسيق والتعاون بين مكونات الحركة في الحالات التي تنخرط فيها الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية.

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر هو أهم شبكة إنسانية في العالم تضم **١٩٢ جمعية وطنية من جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر** وحوالي **١٤ مليون متطوع** حاضر في المجتمعات المحلية قبل وقوع الأزمات أو الكوارث وخلالها وبعدها. إننا نعمل في مناطق العالم التي يصعب الوصول إليها وأشدها تعقيدا حيث ننقذ أرواح الناس ونشجع صون الكرامة البشرية. إننا نساعد المجتمعات المحلية على أن تصبح أماكن أقوى وأكثر قدرة على الصمود حيث يمكن للناس أن يحيوا حياة سالمة وصحية وحيث تتاح لهم فرص الازدهار.

© الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، جنيف، ٢٠٢٠

يجوز اقتباس أي جزء من هذا المنشور أو استنساخه أو ترجمته إلى لغات أخرى أو تكييفه بما يلبي الاحتياجات المحلية دون إذن مسبق من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، شريطة الإشارة إلى المصدر بوضوح.

تعود حقوق الملكية الفكرية لجميع الصور المستخدمة في هذه الوثيقة إلى الاتحاد الدولي والصليب الأحمر الفنلندي والصليب الأحمر الهولندي ما لم ينص على خلاف ذلك.

بيانات الاتصال

ينبغي توجيه طلبات الاستنساخ لأغراض تجارية إلى أمانة الاتحاد الدولي:

العنوان:

Chemin des Crêts 17, Petit-Saconnex, 1209 Geneva, Switzerland
P.O. Box 303
CH-1211 Geneva 19
Switzerland

الهاتف: +41 22 730 4222 | **الفاكس:** +41 22 7304200 | **البريد الالكتروني:** secretariat@ifrc.org | **الموقع الشبكي:** www.ifrc.org